

قواعد الاحكام

[351] وللمكاتب أن يوكل، وللمأذون له في التجارة فيما جرت العادة بالتوكيل فيه، وللأب والجد له (1) أن يوكلوا عن الصغير والمجنون، وللحاضر أن يوكل في الطلاق على رأي. وللحاكم أن يوكل عن السفهاء من يباشروا الحكومة عنهم، ويكره لذوي المروءات مباشرة الخصومة، ويستحب لهم التوكيل. وللمرأة أن توكل في (2) النكاح، وللناسق في تزويج ابنته وولده إيجاباً وقبولا. وليس سكوت السيد عن النهي عن تجارة عبده إذنا له فيها. والاقرب بطلان الاذن بالابق. وكل موضع للوكيل أن يوكل فيه فليس له أن يوكل إلا أمينا، إلا أن يعين الموكل غيره. ولو تجددت الخيانة وجب العزل، وكذا الوصي، والحاكم إذا ولي القضاء في ناحية. وإذا أذن الموكل في التوكيل فوكل الوكيل آخر كان الثاني وكيفا للموكل، لا ينعزل بموت الاول ولا بعزله، ولا يملك الوكيل (3) الاول عزله. وان أذن له أن يوكل لنفسه جاز، وكان الثاني وكيفا للوكيل ينعزل بموته وعزله وموت الموكل، وللأول عزله.

" له " ليست في (ش، ص). (2) في (ش) زيادة " _____
عقد ". (3) " الوكيل " ليست في (ش، ص). _____